

محاضرة رقم 09 :

الأهداف التعليمية للمحاضرة :

عزيزي الطالب /

بعد الإطلاع على هذه المحاضرة، ستكون مُلماً إن شاء الله بما يلي :

منهجية التدقيق المحاسبي والمالي وفق مدخل المخاطر *Approche par risques*

المرحلة الثانية : الاستجابة للمخاطر

تمهيد المحاضرة:

استناداً على تقدير أو تقييم المخاطر، يقوم المدقق في هذه المرحلة الرئيسية بتصميم إجراءات التدقيق بالشكل الذي يحصل بواسطته على قناعات معقولة بأن المعلومات الناتجة من الاحتيال والخطأ والتي تعتبر جوهرية في البيانات المالية ككل، يمكن اكتشافها. كما تتضمن كذلك هذه المرحلة استفسارات تُوجه للإدارة عن أي احتيال أو خطأ هام تم اكتشافه، هذا ما سنتطرق إليه بالتفاصيل في هذه المحاضرة.

## المرحلة الثانية : الاستجابة للمخاطر

يمكن أن يتركز اهتمام المراجع أو المدقق على فلسفة الإدارة تجاه المخاطر ومدى إدارتها للمخاطر من خلال:

✓ التحليل وتتضمن هذه المرحلة تعريف تقييم المخاطر بعد جرد منتظم وشامل لكافة المخاطر والتمييز بين المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية وبين المخاطر التي ترتبط بوضع المنشآت وبسياسات التمويل والسياسة التجارية في المنشأة.

✓ المعالجة وتتضمن هذه المرحلة الوقاية والأمان واتخاذ الإجراءات الضرورية للوقاية.  
✓ الإدارة وهي تقوم على اختبار طريقة تمويل لمعالجة كل خطر وهل ينبغي أن تتحمل المنشأة تمويل معالجة الخطر وتحمل النفقات كاملة أم هل من الممكن الاعتماد على الآخرين.

✓ الرقابة وتتضمن اتخاذ إجراءات الوقاية وتحديثها لتجنب تكرار حدوث الخطر.  
ويمكن التحكم بالمخاطر من خلال العديد من الآليات، وتتراوح هذه الآليات من الرقابة الداخلية على النفقات أو المدفوعات النقدية إلى الدراسات السوقية التي تسبق إدخال منتجات جديدة، ويمكن مشاركة المخاطر أو تحويلها من خلال ترتيبات التأمين أو المبيعات إلى منشآت أخرى، ويمكن تجنب المخاطر عن طريق عدم إقحام المنشأة في بعض الصفقات، أو كبدل آخر تنويع حقيبة المشاريع الأمر الذي يعني توزيع المخاطر، أما البديل الآخر الممكن للإدارة فهو قبول بعض المخاطر نتيجة لقيام المنشأة في أعمالها. ووفقا لمدخل مخاطر الأعمال سيكون المراجع حريصا لأن يحصل على تأكيد أن لدى المنشأة آليات مطبقة لتقدير وإدارة المخاطر والإبلاغ عنها. وإذا لم تستجب الإدارة بالشكل المناسب بتنفيذ عناصر الرقابة على المخاطر الهامة، وإذا حكم المدقق نتيجة لذلك أن هناك نواحي ضعف هامة في الرقابة الداخلية للمنشأة، فإن على المدقق إبلاغ هذا الأمر إلى أولئك المكلفين بالتحكم.

وفي سياق إدارة المخاطر تدرج جميع الإجراءات الرقابية في أربع فئات واسعة :

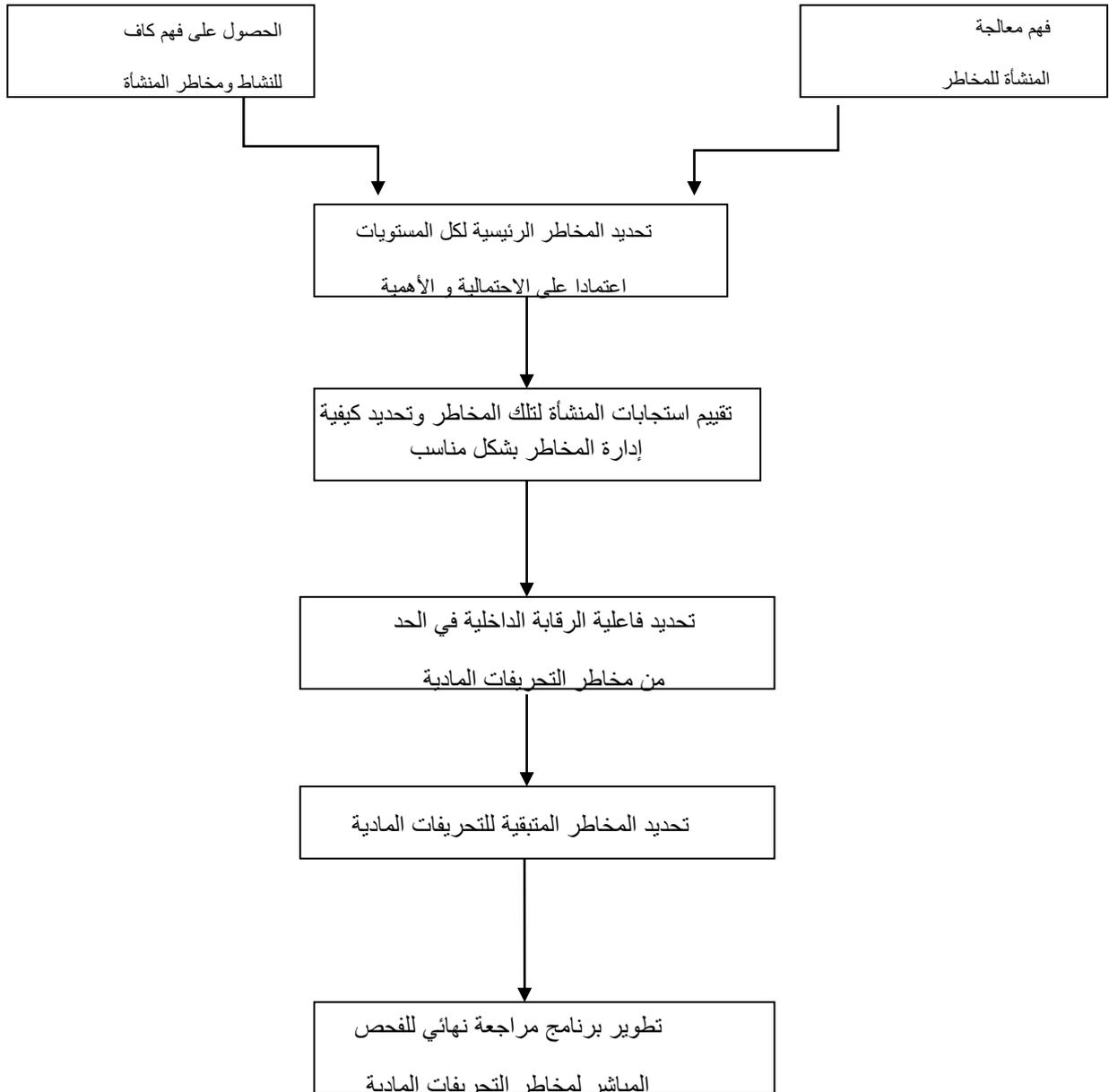
✓ الرقابة الوقائية : وهي مصممة للحد من إمكانية توسع الخطر والحد من النتائج غير المرغوب في تحقيقها.

✓ الرقابة التوجيهية : وهي مصممة لضمان تحقيق نتيجة معينة.

✓ الرقابة التحقيقية : وهي مصممة لتحديد ما إذا كانت النتائج غير المرغوب فيها قد تم تحقيقها (بعد الحدث).

✓ الرقابة التصحيحية : وهي مصممة لتصحيح النتائج الغير مرغوب فيها التي تم تحقيقها.

### مدخل تحليل المخاطر من الأعلى إلى الأسفل



يوضح الشكل أعلاه المسلك العام للمدقق القانوني عند تحليله للمخاطر والتي اختصارا يمكن أن نلخصها في أربعة مفاتيح أساسية تُعرف باسم إدارة المخاطر وهي :

✓ تحديد كل خطر.

✓ تقييم كل خطر.

✓ السيطرة على كل خطر.

✓ الرصد (monitoring).

ارتبطت المعايير الدولية للتدقيق والتي تحمل الأرقام 240، 300، 330، 500 والصادرة من مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ارتباطا وثيقا بمرحلة الاستجابة للمخاطر، خصوصا منها المعيار 330 الذي تناول الإجراءات التي يجب أن يلتزم بها المدقق استجابة للمخاطر المُقيمة، كما نشير أن هذا المعيار بدوره يرتبط بمعيار التدقيق الدولي 315 المتعلق بالخطوة الأخيرة المذكورة في المرحلة السابقة (تقييم المخاطر).

وبشكل عام تنقسم هذه الاستجابات إلى نوعين :

- الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية.

- الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات.

**النوع الأول: الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية**

في هذا المستوى ووفقا للمعيار الدولي رقم 240 (مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية)، يتعين على المدقق القيام بتحديد الاستجابات العامة لتناول مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى البيانات المالية، ومثال على ذلك أداء الإجراءات الأساسية في نهاية الفترة بدلا من تاريخ مرحلي.

وفي هذا السياق يقوم المدقق بوضع تقدير عام لمخاطر وجود بيانات خاطئة جوهرية على مستوى البيانات المالية ككل. ويجب أن يُدرك المُدقق عند عمل هذا التقدير، إن بعض الأنشطة الرقابية قد يكون لها أثر واسع على كثير من تأكيدات البيانات المالية. فالبيئة

الرقابية والنظام المحاسبي يكون لهما في كثير من الأحيان أثر واسع على عدد من أرصدة الحسابات وأنواع العمليات ولذلك فهي يمكن أن تؤثر على كثير من التأكيدات. ويؤثر تقدير المدقق للمخاطر على مستوى البيانات المالية في كثير من الأحيان على إستراتيجية التدقيق الشاملة.

### النوع الثاني : الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات

ويتطلب ذلك أن يصمم ويؤدي المدقق إجراءات تدقيق إضافية، وتشمل هذه الإجراءات الإضافية ما يلي :

#### 1) اعتبار طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية

**1.1 الطبيعة :** حيث تشير طبيعة إجراءات التدقيق الإضافية إلى غرضها (اختبارات عناصر الرقابة أو الإجراءات الأساسية) ونوعها، أي الفحص أو المراقبة أو الاستفسار أو المصادقة أو إعادة الحساب أو الإجراءات التحليلية، وقد تكون إجراءات تدقيق معينة مناسبة أكثر لبعض الإثباتات مما هي لإثباتات أخرى.

**2.1 التوقيت :** يشير التوقيت إلى متى يجب أداء إجراءات التدقيق أو الفترة أو التاريخ اللذين تطبق عليهما أدلة التدقيق، ويمكن للمدقق أداء اختبارات لعناصر الرقابة أو إجراءات أساسية في تاريخ مرحلي أو في نهاية الفترة، وكلما كانت مخاطر الأخطاء الجوهرية أعلى زاد احتمال أن يقرر المدقق أن أداء الإجراءات الأساسية سيكون أكثر فاعلية في تاريخ أقرب إلى نهاية الفترة أو في نهاية الفترة بدلا من تاريخ أبكر، أو أداء إجراءات تدقيق لم يعلن عنها أو في أوقات غير متنبأ بها.

**3.1 المدى :** تتعلق مخاطر الأخطاء الجوهرية بمدى إجراءات المدقق التي يُحددها لمحاولة التقليل من مخاطرة التدقيق إلى مستوى منخفض ومقبول، ويتم تحديد مدى إجراءات التدقيق بناء على حكم المدقق، على سبيل المثال : حجم العينة باستخدام أساليب الانتقاء\* ،

---

\*Méthodes de sélections :

- Méthode aléatoire : tous les individus d'une population ont une chance égale.

والخطر يكمن في إمكانية حدوث أخطاء في المعاينة عندما يسحب المدقق عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية ككل، ومن ثم وصول المدقق إلى استنتاجات غير صحيحة. ولتجنب ذلك، يجب على المدقق زيادة أو مضاعفة مدى إجراءات التدقيق مناسبة للمخاطر المعينة.

## (2) اختبار عناصر الرقابة

ينبغي على المدقق عند أداء اختبارات عناصر الرقابة مراعاة طبيعة وتوقيت ومدى اختبارات عناصر الرقابة المتعلقة بالإثبات.

1.2 طبيعة اختبارات عناصر الرقابة: عند تصميم اختبارات عناصر الرقابة على المدقق الأخذ بالاعتبار الحاجة إلى الحصول على أدلة تدقيق تدعم العمل الفعال لعناصر الرقابة المتعلقة مباشرة بالإثباتات وكذلك عناصر الرقابة الأخرى غير المباشرة التي تعتمد عليها عناصر الرقابة.

2.2 توقيت اختبارات عناصر الرقابة: يعتمد توقيت اختبارات عناصر الرقابة على هدف المدقق، حيث يُحدد فترة الاعتماد على عناصر الرقابة، وبالتالي إذا قام المدقق باختبار عناصر الرقابة في وقت معين فإن المدقق يحصل فقط على أدلة تدقيق بأن عناصر الرقابة عملت بفعالية في ذلك الوقت، على أنه إذا اختبر المدقق عناصر الرقابة على مدى الفترة فإن المدقق يحصل على أدلة تدقيق لفاعلية عمل عناصر الرقابة التي تم الحصول عليها في فترات سابقة فإنه يجب الأخذ بالاعتبار طول الفترة الزمنية التي قد تنقضي قبل إعادة اختبار عنصر رقابة، ولذلك على المدقق مراعاة أمور مثل ما يلي :

✓ فاعلية العناصر الأخرى للرقابة الداخلية، بما في ذلك بيئة الرقابة ومراقبة المنشأة  
لعناصر الرقابة وعملية تقييم المنشأة للمخاطر.

---

- Méthode systématique : intervalle constant entre deux sélections.

- Méthode empirique : basée sur le jugement personnel.

✓ المخاطر الناجمة من خصائص عنصر الرقابة، بما في ذلك ما إذا كانت عناصر الرقابة يدوية أو إلكترونية.

✓ فاعلية عناصر الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات.

✓ فاعلية عناصر الرقابة وتطبيق المنشأة له، بما في ذلك طبيعة ومدى الانحراف في تطبيق عنصر الرقابة عن اختبارات فاعلية العمل في عمليات التدقيق السابقة.

✓ ما إذا كان عدم وجود تغيير في عنصر رقابة معين يشكل مخاطر بسبب الظروف.

✓ مخاطر الأخطاء الجوهرية ومدى الاعتماد على عنصر الرقابة.

وبشكل عام، كلما زادت مخاطر الأخطاء الجوهرية أو كان الاعتماد على عناصر الرقابة أكبر فإن من المحتمل أن الفترة الزمنية التي أنقضت، إن وجدت، تكون أقل، وتشمل العوامل التي تقلل عادة فترة إعادة اختبار عنصر رقابة أو ينجم عنها عدم الاعتماد أبداً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها في عمليات تدقيق سابقة على أمور مثل ما يلي :

✓ بيئة رقابية ضعيفة.

✓ متابعة ضعيفة لعناصر الرقابة.

✓ عنصر يدوي هام في عناصر الرقابة ذات العلاقة.

✓ تغيرات في الموظفين تؤثر إلى حد كبير على تطبيق الرقابة.

✓ ظروف متغيرة التي تدل على الحاجة إلى تغييرات في الرقابة.

✓ عناصر رقابة عامة ضعيفة لتكنولوجيا المعلومات.

3.2 مدى اختبارات عناصر الرقابة : يقوم المدقق بتصميم اختبارات لعناصر الرقابة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بأن عناصر الرقابة عملت بفاعلية على مدى فترة الاعتماد عليها، وتشمل الأمور التي يمكن للمدقق أخذها في الاعتبار عند تحديد مدى اختبارات المدقق لعناصر الرقابة مثل ما يلي :

✓ تكرار أداء الرقابة من قبل المنشأة خلال الفترة.

✓ طول الفترة الزمنية أثناء فترة التدقيق التي يعتمد فيها المدقق على فاعلية عمل الرقابة.

✓ ملائمة وموثوقية أدلة التدقيق التي سيتم الحصول عليها في دعم أن الرقابة تمنع أو تكتشف وتصحح الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات.

✓ المدى الذي يتم به الحصول على أدلة تدقيق من اختبارات عناصر الرقابة الأخرى المتعلقة بالإثبات.

✓ المدى الذي يُخطط فيه المدقق للاعتماد على فاعلية عمل الرقابة في تقييم المخاطر.

✓ الانحراف المتوقع من الرقابة.

## 2 الإجراءات الأساسية

تأتي هذه الخطوة استجابة لتقديرات المراجع للمخاطر ولخدمة عملية التحكم بالمخاطر النهائية، إذ يتمخض عن الخطوات السابقة الذكر تكوين العديد من المواقف والتساؤلات والشكوك لدى المراجع. وبهذا الخصوص يجب على المراجع أن يضع فروضا ترد على تساؤلاته وشكوكه التي تدور في معظمها حول احتمالات الغش والتلاعب بغية درء الإفلاس عن المنشأة وعرضها بحالة جيدة ومن ثم جمع المعلومات والإثباتات التي تفسر تساؤلات المراجع وشكوكه، إذ لكل فرض يضعه المراجع معلومات تؤيده أو تنفيه وتجمع من مصادر شتى، وتنفيذ مختلف الإجراءات التي يمكن للمراجع الاعتماد عليها بدءا بسؤال عناصر الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية والإصغاء إلى الموظفين الصغار الذين يرغبون بالإدلاء بمعلومات للمراجع واستفسار محامي المنشأة ومندوبي المبيعات ومسئولي بحوث السوق وغيرهم مرورا بإجراءات المراجعة الأخرى كالملاحظة والفحص المادي واستعلام الأطراف من خارج المنشأة وانتهاء بإزالة أي تحيز شخصي قد يكتنف جمع المعلومات العامة من خلال تعزيزه بأدلة مستندية وموضوعية تحول شكوك المراجع إلى يقين أو تبديدها.

### 1.3 طبيعة الإجراءات الأساسية: تختلف طبيعة الإجراءات الضرورية لتنفيذ اختبارات

الرقابة عند مستوى الإثبات ويتوقف ذلك على أشياء عديدة من بينها:

✓ درجة تعقيد وحجم المؤسسة والشكل القانوني لها.

✓ نظام المحاسبة الآلية والمطبقة ونوع الضوابط الداخلية ذات العلاقة.

✓ اعتبارات الأهمية النسبية.

✓ طبيعة التوثيق في المؤسسة لضوابط داخلية معينة.

✓ تقدير المدقق للمخاطر الملازمة.

2.3 توقيت الإجراءات الأساسية : عندما يتم أداء الإجراءات الأساسية في تاريخ مرحلي يجب على المدقق أن يُعزز الإجراءات بإجراءات إضافية لمجابهة مخاطر التلاعب المادي الناشئ عن الخطأ أو الغش بسبب تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، كما يمكن للمدقق إجراء تعديل توقيت اختبارات التدقيق لتخفيض المخاطر الكلية للتدقيق.

3.3 مدى أداء الإجراءات الأساسية : في الواقع هناك تناسب طردي بين مخاطر الأخطاء الجوهرية ومدى الإجراءات الأساسية، فكلما زادت المخاطر زادت الإجراءات والعكس صحيح، وفي هذا الصدد يمكن للمدقق تكييف وتعديل فريق التدقيق ليناسب المخاطر المرتبطة بالمؤسسة.

#### (4) ملائمة العرض والإفصاح

عموما يستخدم المدقق مجموعة من الإجراءات الأساسية الإضافية من حيث طبيعتها وتوقيتها ومداهها للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات على ما يلي:

✓ أهمية المخاطر، واحتمال حدوث خطأ جوهري.

✓ خصائص فئة المعاملات أو رصيد الحساب أو الإفصاح.

✓ طبيعة عناصر الرقابة المحددة التي تستخدمها المنشأة، وبشكل خاص ما إذا كانت يدوية أو إلكترونية.

✓ ما إذا كان المدقق يتوقع الحصول على أدلة تدقيق لتحديد ما إذا كانت عناصر الرقابة فعالة في منع أو اكتشاف وتصحيحي الأخطاء الجوهرية.

#### (1) تقييم أدلة التدقيق وتوثيق الاستجابات

يجب على المدقق بناء على إجراءات التدقيق التي تم أداؤها وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها تقييم ما إذا كانت تقييمات مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات تبقى مناسبة، وأن يستنتج ما إذا تم الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقليل مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية إلى مستوى منخفض ومقبول، وعند تطوير المدقق لرأيه عليه الأخذ في الاعتبار كافة أدلة التدقيق ذات العلاقة، بغض النظر عما كانت تبدو أنها تؤيد أو تناقض الإثباتات في البيانات المالية، وعموماً إن كفاية ومناسبة أدلة التدقيق لدعم استجابات المدقق أثناء عملية التدقيق هي أمر يعود للحكم المهني، ويتأثر حكم المدقق بالنسبة لما يشكل أدلة تدقيق كافية ومناسبة بعوامل مثل ما يلي :

✓ أهمية الخطأ المحتمل في الإثبات وأثره الجوهري، سواء فردياً أو بالاشتراك مع أخطاء جوهرية أخرى محتملة في البيانات المالية.

✓ فاعلية استجابات الإدارة وعناصر الرقابة في تناول المخاطر.

✓ الخبرة التي تم الحصول عليها أثناء عمليات التدقيق السابقة فيما يتعلق بالأخطاء المشابهة المحتملة.

✓ نتائج إجراءات التدقيق التي تم تم أدائها، بما في ذلك ما إذا أظهرت إجراءات التدقيق هذه حالات احتيال أو خطأ محددة.

✓ مصدر وموثوقية المعلومات المتوفرة.

✓ مدى إقناع أدلة التدقيق.

✓ فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية.

أما إذا لم يحصل المدقق على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بإثبات جوهري للبيانات المالية فإن على المدقق أن يحاول الحصول على أدلة تدقيق إضافية، وإذا كان المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فإن على المدقق إبداء رأي متحفظ أو حجب (الامتناع) الرأي.

على سبيل المثال على المدقق إعادة مراعاة ما يلي :

✓ طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأساسية.

✓ أدلة التدقيق الخاصة بفاعلية عمل عناصر الرقابة ذات العلاقة، بما في ذلك

عملية تقييم المنشأة للمخاطر.

كما يجب على المدقق توثيق الاستجابات العامة لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء

الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية،

وصلة هذه الإجراءات مع المخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات ونتائج إجراءات التدقيق.

إلى جانب ذلك إذا خطط المدقق لاستخدام أدلة التدقيق الخاصة بفاعلية عمل عناصر

الرقابة التي تم الحصول عليها في عمليات تدقيق سابقة فإن على المدقق توثيق الاستنتاجات

التي يتم التوصل لها فيما يتعلق بالاعتماد على عناصر الرقابة هذه التي تم اختبارها في

عمليات التدقيق السابقة، مع مراعاة أن التوثيق مبني على الحكم المهني للمدقق، ووفقاً لمعيار

التدقيق الدولي 230 الموسوم: توثيق التدقيق.